

بلاغ مشترك
مغربي — فرنسي

بدعوة من جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب، قام السيد فاليري جيسكار ديستانك رئيس الجمهورية الفرنسية بزيارة رسمية للمغرب من ثالث إلى سادس ماي 1975، وكان برفقة فخامته السيد جان سوفانياك وزير الشؤون الخارجية، والسيد نوربير سيغار وزير التجارة الخارجية، وكانت هذه أول زيارة يقوم بها رئيس دولة فرنسا إلى المغرب منذ استقلاله.

وقد استطاع السيد جيسكار ديستانك خلال مقامه أن يربط اتصالا مباشراً مع واقع المملكة المغربية سواء بالنسبة لميراثها التاريخي العظيم أو إرادتها الواضحة في إحراز التقدم.

ولاحظ رئيس الجمهورية الفرنسية في كل مكان الجهود التي تبذلها الحكومة والشعب المغربي تحت رعاية صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني لتأمين ظروف تنمية اقتصادية واجتماعية منسجمة ومتوازنة، وقد خصص له الشعب المغربي استقبالا تلقائياً يشهد على تقاليده في كرم الضيافة وعلى تعلقه بالصداقة الفرنسية المغربية، وتحادث طويلا رئيس الجمهورية الفرنسية مع المواطنين المقيمين بالمغرب.

وقد أجرى رئيسا الدولتين سلسلة من المحادثات شارك فيها من الجانب الفرنسي السيد جان سوفانياك وزير الخارجية، والسيد نوربير سيكار وزير التجارة الخارجية، والسيد جان برنار ريمون سفير فرنسا بالمغرب، ومن الجانب المغربي السيد أحمد عصمان الوزير الأول، والسيد أحمد العراقي وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية، والحاج محمد باحنيني وزير الدولة المكلف بالشؤون الثقافية، والسيد أحمد الطيبي بنهيمة وزير الدولة المكلف بالاعلام، والسيد عبد اللطيف الغساسي وزير التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية، والسيد الطيب ابن الشيخ كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالتخطيط والتنمية الجهوية، والسيد عبد الكامل الرغاي كاتب الدولة في المالية، والسيد أحمد بنسودة مدير الديوان الملكي، والسيد يوسف بلعباس سفير صاحب الجلالة في باريس.

وقد عكست هذه المحادثات أهمية هذه الزيارة الرسمية وكذا العلاقات الطيبة القائمة بين البلدين ورغبتهما في ترسيخ علاقاتهما في جميع الميادين سواء فيما يخص المشاكل الكبرى الدولية أو العلاقات الثنائية، وقد لاحظ رئيسا الدولتين تشابهاً في عدد من النقط عند تحليلهما للوضع السياسي والاقتصادي الدولي، وخاصة تمسكهما بالاستقلال الوطني ورغبتهما المشتركة في البحث بصورة عاجلة وبروح بناءة عن الوسائل الرامية إلى وضع حد للاضطراب الاقتصادي العالمي وإقامة توازن جديد في المبادلات بين جميع البلدان تبعث على الارتياح وتقديم مساعدات للشعوب الفقيرة.

وحرص الوفد المغربي على التعبير عن اهتمامه وتقديره الكبيرين للجهود المتواصلة التي يقوم بها رئيس الجمهورية الفرنسية لانعاش نظام اقتصادي عالمي جديد، يهدف إلى تحسين مناخ العلاقات الدولية وفتح حوار إيجابي شامل ومستمر بين الشعوب.

وحرص الوفد الفرنسي على التعبير عن تقديره واعتباره لسياسة عدم الانحياز والانفتاح التي يتبعها المغرب منذ حصوله على الاستقلال، وهي سياسة مطابقة لتاريخه الطويل وعبقريته والتي تشكل عاملا للاستقرار والتوازن في المنطقة.

وخصص رئيسا الدولتين مكاناً كبيراً في محادثاتهما لمشكل الشرق الأوسط وعبرا عن انزعاجهما لعدم تحقيق تقدم رغم تعدد المحاولات للوصول إلى حل عادل ودائم للنزاع، وأكدا على ضرورة مواصلة هذه الجهود وخصوصاً بواسطة الاستئناف العاجل لمؤتمر جنيف بعد الاعداد الكافي وبمساهمة كل الأطراف المعنية، وأوليا الوضع في البحر الأبيض المتوسط اهتماماً خاصاً، وعبر رئيسا الدولتين عن عزمهما الأكيد على متابعة جهودهما لكي يستعيد هذا البحر صفته كبحيرة للسلام وهمزة وصل بين الشعوب والحضارات المتساكنة على شواطئه.

وقد تباحث رئيسا الوفدين حول الظروف التي سيفتتح فيها الحوار الأوروبي العربي، وأكدا إرادتهما على السعي لتطوير هذا العمل الهام تطويراً إيجابياً وسريعاً ويرون في ذلك إطاراً ملائماً لاقامة روابط تنظيمية للتعاون بين أوروبا الغربية والعالم العربي لن تكون لها آثارها الطيبة فقط على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن ستشكل عاملا مهماً للاستقرار السياسي.

وعن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فإن الوفدين يرحبان بالتقدم الذي تم تحقيقه بهدف إقامة جو من الوفاق والتعاون بين الدول المعنية.

كما اعترفا بضرورة مساهمة الدول المجاورة للبحر الأبيض المتوسط في هذا العمل الرامي إلى إقرار السلام.

وسجل الوفدان بكامل الارتياح خطوات تصفية الاستعمار في افريقيا الجنوبية ورحبا باستقلال الأقطار التي كانت خاضعة للاحتلال البرتغالي وفي هذا الاطار عرض الجانب المغربي الجهود التي يقوم بها المغرب من أجل تحرير أراضيه سواء في شمال أو جنوب البلاد مؤكداً بذلك رغبته على استكمال وحدته الترابية وأن الطرفين إذ يأخذان بعين الاعتبار التأييد الذي قدمه الوفد الفرنسي خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة للاقتراح المشترك المغربي الموريطاني الذي يطلب رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية حول قضية الصحراء فإن الجانبين يعبران عن أملهما في إيجاد حل عادل وسلمي لهذه القضية طبقاً لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة وباتفاق مع القانون والمعاهدات الدولية.

وعلى الصعيد الثنائي فإن رئيسي الدولتين لاحظا بارتياح الطابع الامتيازي للعلاقات بين البلدين وعبر الجانبان عن ارتياحهما للمستوى الذي وصلت إليه المبادلات التجارية بين البلدين والتي هي في تزايد مستمر، ولاحظا النصيب المهم الذي أسند إلى الشركات الفرنسية في إنجاز المشاريع الكبرى لتنمية المغرب.

وعبر الجانب الفرنسي عن تقديره للظروف التي تمت فيها تسوية المشاكل المتعلقة باسترجاع الأراضي الفلاحية، والروح التي عولجت بها سياسة مغربة قطاعات النشاط الاقتصادي.

وفيما يتعلق بتحويل أموال الفرنسيين الذين يغادرون المغرب اعترف الجانبان بضرورة تحسين النظام الحالي حتى يتطابق مع سياسة مراقبة الصرف التي تمارسها الحكومة المغربية.

وستبحث في المستقبل الاجراءات المتعلقة بتطبيق هذه القرارات، ونظراً لسياسة التنمية الاقتصادية التي يخوضها المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني وشعوراً منهما بالامكانيات التي تتوفر عليها فرنسا والمغرب فإن الطرفين يؤكدان عزمهما على إعطاء انطلاقة جديدة للتعاون بينهما وذلك بهدف تقويته وتنويعه، وفى هذا الاطار عبر الجانب الفرنسي عن اهتمامه بالمشاريع التي ينوي المغرب حالياً انجازها وخاصة في ميادين الكيمياء والبتروكيمياوي وصناعة التحويل وصناعة المواد الغذائية، وصناعة السكر ومشاريع النقل ومشاريع الأشغال العمومية والمواصلات السلكية واللاسلكية وصناعة الراديو.



وعلى سبيل المثال أثار الجانب الفرنسي المشاريع المقترحة من طرف الشركات الفرنسية ومنها مغرب فوسفور — 2 — وتوسيع معمل التكرير بالمحمدية ومعمل صناعة الصلب بالناظور.

وتم الاعتراف كذلك بأن رؤوس الأموال الفرنسية يجب أن تساهم بنصيب مهم في إنجاز مخطط التنمية بالمملكة المغربية.

ولهذا الغرض تقرر التعجيل بإبرام اتفاق يتعلق بالحماية المتبادلة للاستثمارات على أساس التوجيهات التي حددت خلال المحادثات.

واستعرض رئيسا الدولتين تطور المفاوضات حول تجديد اتفاقية المشاركة بين المغرب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

وأعطى الطرف الفرنسي ضمانا بمتابعة جهوده لدى الدول الأخرى الأعضاء في المجموعة لانجاح المفاوضات الجارية، وفيما يخص التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين فرنسا والمغرب عبر صاحب الجلالة الحسن الثاني والرئيس فاليري جيسكار ديستانك عن ارتياحهما لتطوره وتلاؤمه مع حاجيات المغرب الجديدة آخذين بعين الاعتبار التقدم الهام الذي تم تحقيقه من طرف المغرب في ميدان تكوين الاطارات، وتم التنويه بإخلاص كل الذين يكرسون أنفسهم لخدمة التعاون بروح المبادلة والصداقة التي تميز العلاقات بين البلدين، وسيتم تعميق المعرفة والثقافة واللغتين في كليات الطرفين، كما ستشجع مساهمة الجامعات المغربية في تكوين مستشرقين فرنسيين.

واعتبارا لوجود حوالي 300.000 مغربي بفرنسا تدارس الطرفان بروح متفتحة المسائل المتعلقة بالهجرة المغربية إلى فرنسا.

وسيتم تعميق التعاون بين البلدين في هذا المجال، كما ستولى عناية خاصة للمشاكل العائلية ولتنمية الأعمال التربوية والثقافية بتعليم اللغة العربية خصوصا والتكوين المهني وتحسين ظروف الأمن والسكن، وعبر الوفد المغربي عن ارتياحه للقرارات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية في هذا المجال، وسيطلب من وزيري البلدين المكلفين بهذه القضايا متابعتها باهتمام خاص وبإجراء مشاورات إذا اقتضت الضرورة.

وشكر رئيس الجمهورية الفرنسية جلالة ملك المغرب على مستوى الاستقبال الذي خصص له وللوفد الفرنسي.

ودعا جلالة الملك الحسن الثاني إلى القيام بزيارة رسمية لفرنسا، وقبلت هذه الدعوة، وستتم زيارة العاهل المغربي التي سيسبقها تبادل زيارات الوزيرين الأولين في شهر مارس 1976.

الثلاثاء 24 ربيع الثاني 1395 — 6 ماي 1975